ماذا يريد المصريون من مجلس النواب؟

نتائج استطلاع رأى الجمهور العام*

هويدا عدلى**

يتناول المقال أهم نتائج استطلاع الرأى الذى أجراه المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية والمعنون بـ "ماذا يريد المصريون من البرلمان". وقد تم تناول عدد من القضايا مثل المصادر التى يستقى منها المواطنون معارفهم عن البرلمان، ووظائف البرلمان واختصاصاته من وجهة نظرهم، وأهم القضايا والأولويات التشريعية التى يتعين أن تتم مناقشتها من قبل البرلمان وغيرها من القضايا. وقد خلص الاستطلاع إلى عدد من النتائج، أهمها الدور المحورى للإعلام كمصدر لتشكيل معارف المواطنين، تركيز المواطنين على الوظيفة الخدمية للبرلمان، وإيلائهم أهمية أكبر للقضايا الاقتصادية والاجتماعية التى يجب أن يتناولها البرلمان، والدراية المحدودة بالتعديلات التى وردت فى دستور ٢٠١٤ والمتعلقة بتوسيع اختصاصات البرلمان.

يعد البرلمان من المؤسسات الأساسية فى أى نظام سياسى، بجانب السلطة التنفيذية والسلطة القضائية، وأيا كان نمط النظام السياسى القائم: رئاسيا أو برلمانيا أو مختلطا، فإن الوظائف الأساسية المنوطة بالبرلمان هى ثلاث وظائف: التمثيل والتشريع والرقابة، قد توجد أدوار أخرى، ولكن يظل البرلمان منوطًا بهذه الوظائف الثلاث تحديدًا. تــزداد أهمية البرلمان فى أوقات التحول

* بحث بإشراف الأستاذة الدكتورة هويدا عدلى، وعضوية كل من: الأستاذة الدكتورة عبير صالح، والدكتورة مروة نظير والدكتورة رانيا أحمد.

** أستاذ العلوم السياسية، قسم بحوث وقياسات الرأى العام، المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية.

المجلة الاجتماعية القومية، المجلد السادس والخمسون، العدد الأول، يناير ٢٠١٩.

السياسى وما يعتريها من تحديات ضخمة على كل الأصعدة، إذ يوفر منبرا للتعامل مع هذه التحديات والعمل على إيجاد حلول توافقية لها تحظى بالرضا العام باعتباره ممثلا للمجتمع. وبالطبع فإن قدرة البرلمان على أداء وظائفه الأساسية سواء فى التمثيل أو التشريع أو الرقابة يضفى شرعية على أداء الحكومات بوجه خاص وأداء النظام السياسى بوجه عام. وعلى الرغم من ذلك تواجه مؤسسة البرلمان فى السنوات الأخيرة تحديات كبيرة على المستوى العالمى. وبالطبع تختص البلدان التى فى مرحلة تحول من النظم السلطوية بتحديات إضافية بجانب التحديات العامة، مما يستدعى طوال الوقت سؤالا أساسيا ألا وهو: هل الأدوار التقليدية للبرلمان سواء فى التمثيل أو الرقابة أو التشريع ما زالت فعالة كما كانت فى الخمسينيات والستينيات من القرن الفائت، أم أن هناك تحولًا نتيجة عوامل عديدة منها أنه لم يعد للدول خاصة النامية القدرة نفسها على إدارة مقدراتها باستقلالية عن النظام الدولى ومؤسساته كما كان فى السابق، وأيضا الاتجاه العالمى لانخفاض نسب التصويت فى الانتخابات البرلمانية، والتى تشكك فى القدرة التمثيلية للبرلمانات من الأصل. كل هذه العوامل أضحت حاكمة فى تقييم الأداء البرلمانى. وبالطبع تجتمع هذه العوامل مع العوامل التى تسود فى فترات التحول السياسى والتى يعتريها قدرا كبيرا من عدم الاستقرار والصراع السياسى.

فى إطار اجتماع هذه الأهمية والتحدى فى الوقت ذاته، يأتى هذا الاستطلاع لاستكشاف رؤية المصريين لمجلس النواب الذى تم انتخابه تنفيذًا لأحد استحقاقات دستور ٢٠١٤، وذلك فى أواخر عام ٢٠١٥، بالتعرف على حدود درايتهم به، وإلى أى مدى يعرفون اختصاصات البرلمان كما حددها دستور ٢٠١٤؟ وما مصادر المعرفة؟ وما القضايا التى يرون أنها يجب أن تحظى باهتمام مجلس النواب كأولويات؟. وبالطبع تزداد أهمية هذا البرلمان

تحديدا لأنه يأتى كخاتمة للاستحقاقات التى وضعتها خريطة طريق ٣ يوليو٢٠١٣ من ناحية، ولأهمية الاختصاصات التى أعطاها له دستور ٢٠١٤ من ناحية أخرى، والتى تمثل قطيعة تاريخية مع الخبرة البرلمانية بعد ١٩٥٢ حيث كانت السلطة التنفيذية تهيمن فيها على السلطة التشريعية.

تم إجراء هذا الاستطلاع بعد الانتهاء من إجراء الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥، والتى أسفرت عن تشكيل مجلس النواب حيث تم التطبيق الميدانى فى الفترة من ١٧ إلى ٣١ يناير ٢٠١٦.

أهداف الاستطلاع

سعى الاستطلاع إلى الإجابة عن التساؤلات التالية:

- ما مصادر معرفة المواطنين بمجلس النواب؟ وهل تتأثر تلك المصادر وفقًا للمتغيرات المختلفة من سن ونوع ومستوى اقتصادى واجتماعى ومحل إقامة وغيرها؟
- ما وظائف مؤسسة البرلمان – بصفة عامة– فى رأى المواطنين المصريين، وهل تتأثر تلك الرؤى بالمتغيرات المختلفة من سن ونوع ومحل إقامة، ومستوى اجتماعى واقتصادى وغيرها؟
- كيف يرى المواطنون المصريون اختصاصات مجلس النواب الحالى كما حددها الدستور؟
- ما القضايا التى يجب أن يتعامل معها مجلس النواب من وجهة نظر المواطنين المصريين؟ وما العوامل المؤثرة فى تشكيل آرائهم فى هذا الصدد؟
- هل يرى المواطنون المصريون أن هناك أجندة أولويات تشريعية على المجلس البدء بها بشكل عاجل؟

ينقسم المقال إلى قسمين، يختص القسم الأول بالإجراءات المنهجية للاستطلاع بشكل مختصر، أما القسم الثانى فيعرض أهم نتائج الاستطلاع.

أولا:الإجراءات المنهجية للاستطلاع

١- تصميم العينة

نظرًا لطبيعة موضوع استطلاع الرأى والذى يمس بشكل مباشر المجال الحيوى لاهتمام المواطن المصرى، فقد حرصت هيئة الاستطلاع أن يتوجه نحو عينة احتمالية ممثلة للمجتمع المصرى، وذلك على مستوى الجمهورية ومستوى الحضر والريف، ومستوى الأقاليم الجغرافية الرئيسية الأربع وهى المحافظات الحضرية، والوجه البحرى، والوجه القبلى، والمحافظات الحدودية. وذلك بعد استبعاد محافظتى شمال وجنوب سيناء نظرًا لصعوبة تنفيذ العمل الميدانى بهذه المحافظات لظروف أمنية، كما أن نسبة هاتين المحافظتين إلى إجمالى سكان الجمهورية لا تتعدى ٠,٦٨٪. وبالتالى لن يؤثر عدم إدماج أسر هذه المناطق فى العينة على كفاءة العينة فى تمثيل الجمهورية. بلغ حجم العينة ٢٥٠٠ فرد من بين أفراد الأسرة المعيشية الذين تبلغ أعمارهم ١٨ سنة فأكثر، وهو ما يوفر تقديرات على مستوى الجمهورية ومستوى الحضر والريف، ومستوى الأقاليم الجغرافية الرئيسية الأربع فى حدود درجة ثقة ٩٥٪، وفى حدود خطأ لا يجاوز ± ٣٪. وقد مر اختيار العينة بعدة مراحل، بدأت باختيار عينة المحافظات والتى ضمت ١٠محافظات، تم اختيارها بناء على تقسيم مصر إلى أربعة أقاليم جغرافية، ثم حساب الوزن النسبى الخاص بكل إقليم جغرافى، وبذلك تم تمثيل المحافظات الحضرية بمحافظتين هما: القاهرة والإسكندرية، ومحافظات الوجه البحرى بأربع محافظات: هم الشرقية والدقهلية والقليوبية والبحيرة، ومحافظات الوجه القبلى بثلاث محافظات وهم الجيزة والمنيا وأسيوط، ومحافظات الحدود وتمثلها مرسى مطروح. كانت المرحلة الثانية فى اختيار العينة هى مرحلة اختيار عينة الأسر المعيشية، وقد تم الاعتماد على العينة التى حصل عليها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية من الجهاز المركزى للتعبئة العامة

والإحصاء والتى شملت ٢٥٠٠ مفردة موزعة على المحافظات المختارة وفقا لعدد السكان فى كل محافظة، مع مراعاة التوزيع النسبى للسكان بين الريف والحضر. أما المرحلة الثالثة، فقد شملت عينة الأفراد حيث إن الفرد هو وحدة المعاينة ، وقد تم اختيار فرد واحد عشوائيا من كل أسرة معيشية.

٢- تصميم الأداة واختبارها

اعتمد الاستطلاع فى جمع بياناته على استمارة استبار، وقد تم تصميم الأداة لتشمل محورين: الأول عن مصادر معلومات ومعارف العينة عن البرلمان، وآراء العينة فى الأدوار والوظائف التى يضطلع بها البرلمان، والثانى عن آراء العينة فى القضايا التى يتعين على البرلمان أن يهتم بها ويوليها أولوية.

٣- أقسام الاستطلاع

ينقسم تقرير الاستطلاع إلى ستة فصول، بالإضافة للمقدمة والخاتمة والملاحق. يتناول الفصل الأول الإطار المنهجى للدراسة من حيث أهداف الاستطلاع وتساؤلاته الرئيسة، والإجراءات المنهجية المتبعة فى تصميم الاستمارة، والتأكد من صلاحيتها، وأيضا تصميم العينة ومدى تمثيلها للمجتمع بمتغيراته المختلفة، وأخيرًا منهجية التحليل الإحصائى المتبعة فى تحليل النتائج. أما الفصل الثانى والمعنون بـ "دور وسائل الإعلام فى تشكيل آراء المصريين تجاه مجلس النواب"، فقد سعى للتعرف على دور وسائل الإعلام المختلفة فى تعريف المواطنين بالدستور، وما ورد فيه من مواد، وأهم الوسائط الإعلامية تأثيرا، وأسباب ذلك من وجهة نظر العينة. كما سعى هذا الفصل إلى استكشاف إلى أى مدى يختلف تأثير وسائل الإعلام على الجمهور العام وفقا للمتغيرات الأساسية سواء السن أو النوع أو مؤشر الثروة وغيرها من متغيرات. يتناول الفصل الثالث وفقا لعنوانه "وظائف مجلس النواب بين الأسس النظرية وآراء المصريين". ينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة أقسام: الأول يتم فيه التعرض

للوظائف المختلفة للبرلمان سواء الوظائف التمثيلية أو التشريعية أو الرقابية وغيرها بغرض طرح إطار نظرى عن وظائف البرلمان، فى حين يتناول القسم الثانى تطور الخبرة البرلمانية المصرية، أما القسم الثالث فيحلل آراء العينة فيما يتعلق بوظائف مجلس النواب. يعرض الفصل الرابع إلى اختصاصات مجلس النواب بين نصوص الدستور وآراء المواطنين كما هو معنون من خلال ثلاثة أقسام: الأول معنى باختصاصات مجلس النواب كما وردت فى دستور ٢٠١٤، أما الثانى فيعرض لمدى وعى العينة بوجود نصوص دستورية تحدد اختصاصات مجلس النواب، فى حين يركز القسم الثالث على آراء المواطنين بشأن اختصاصات مجلس النواب. أما الفصل الخامس والمعنون بـ "ماذا يريد المصريون من مجلس النواب؟ القضايا والأولويات"، فإنه يسعى للإجابة عن عدد من التساؤلات أهمها ما طبيعة القضايا التى ترى العينة وجوب أن ينظرها مجلس النواب؟ وما هو ترتيب أولوياتها؟ والحقيقة أن الفصول السابقة كلها تحلل نتائج الاستطلاع وفقا للمتغيرات الأساسية سواء كان السن أو النوع أو الموقع الجغرافى أو مؤشر الثروة من أجل استكشاف إلى أى مدى تؤثر هذه المتغيرات على آراء المواطنين وتفضيلاتهم. أما الفصل السادس والأخير فهو دراسة إحصائية، تم فيها استخدام بعض الأساليب الإحصائية من أجل قياس المشاركة السياسية لأفراد العينة، والتعرف على أهم العوامل المؤثرة فيها من خلال قسمين: الأول هو بناء مؤشر لقياس المشاركة السياسية لأفراد العينة، والثانى تحديد أهم العوامل المؤثرة فى المشاركة السياسية لمفردات العينة.

ثانيا: أهم نتائج الاستطلاع

١-مدى معرفة المواطنين باختصاصات مجلس النواب ومصادرها

كان من المهم الوقوف على مدى معرفة العينة بوجود نصوص دستورية تحدد اختصاصات مجلس النواب، ثم المصادر التى اعتمد عليها الجمهور فى

الحصول على معلومات عن مجلس النواب، وموقع وسائل الإعلام منها، وأسباب الاعتماد على تلك الوسائل. بالإضافة إلى محاولة الكشف عما إذا كان اختلاف الخصائص الديموجرافية والاجتماعية للجمهور يؤثر فى مدى اعتمادهم على وسائل الإعلام ويؤثر فى مصادر حصولهم على المعلومات.

على الرغم من أن قضية اختصاصات مجلس النواب فى ضوء دستور ٢٠١٤ كانت من القضايا التى حظيت بتغطية إعلامية كبيرة وجدل شبه دائم بسبب الصلاحيات التى منحها الدستور للمؤسسة التشريعية، والتى فاقت ما كان موجودًا من قبل منذ ١٩٥٢، الا أن نسبة المستجيبين التى كانت على دراية باختصاصات البرلمان بلغت ٣٨,٦٪ من إجمالى العينة. وقد كان كبار السن هم الأكثر دراية، وكذلك الرجال مقارنة بالنساء، والأكثر تعليمًا والأعلى على مقياس المستوى الاجتماعى والاقتصادى. والأمر الأخير الذى يثير قدرًا من التساؤلات أن أهل الريف كانوا أكثر وعيا بنصوص الدستور التى تحدد اختصاصات البرلمان أكثر من أهل الحضر. والحقيقة أن هذه النتيجة الأخيرة برزت فى سلسلة استطلاعات الرأى التى أجراها المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية بعد ثورة يناير ٢٠١١ مما يؤشر على تغيير حدث فى الثقافة السياسة لأهل الريف يقتضى الدراسة والبحث.

تتنوع مصادر الحصول على المعلومات بين وسائل الإعلام بأنواعها والاتصال المباشر بأشكاله، أوضحت نتائج الاستطلاع أن ما يقرب من ثلاثة أرباع العينة ٧٢,٧٪ اعتمدت بالأساس على وسائل الإعلام فى الحصول على معلومات عن صلاحيات مجلس النواب، تلاها بفارق كبير أقدم وسائل الاتصال المباشر وهى النقاشات مع الأصدقاء، ثم قراءة نصوص الدستور، مما يشير إلى الدور المتعاظم الذى يلعبه الإعلام فى تشكيل الرأى العام بغض النظر عن التقييم المهنى لهذا الدور. كانت النساء أكثر اعتمادا على وسائل

الإعلام من الرجال، فى حين كان الرجال أكثر قراءة للدستور مقابل النساء. كما أظهرت النتائج أن أصحاب المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع هم الأكثر قراءة لنصوص الدستور للحصول على معلومات عن اختصاصات مجلس النواب. وبالنسبة لموقع وسائل الإعلام كمصدر رئيس للمعرفة وفقًا لمتغيرات السن والنوع والمستوى الاقتصادى والاجتماعى والموقع الجغرافى، تقاربت الفئات العمرية المختلفة فى اعتمادها على وسائل الإعلام مع درجة أكبر قليلا من الاعتماد من قبل الأكبر سنا، وكذلك الأمر بالنسبة للنساء عموما لم يكن التعليم متغيرًا فارقًا، فجميع المستويات التعليمية اعتمدت على وسائل الإعلام بنسب متقاربة وبما يقترب من ثلاثة أرباع العينة، وكذلك الأمر بالنسبة للمستويات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة والموقع الجغرافى.

جاءت الفضائيات المصرية الخاصة فى الترتيب الأول من بين الوسائل الإعلامية التى اعتمد عليها المستجيبون فى الحصول على معلومات عن مجلس النواب بنسبة بلغت ٦٤,٥٪، ويرجع ذلك لكثرة برامج التوك شو فى الفضائيات المصرية الخاصة والتى أصبحت أحد المصادر المهمة التى يعتمد عليها الجمهور لمتابعة ما يحدث داخل المجتمع المصرى ولما قامت به من دور لعرض دور ووظائف مجلس النواب فى مرحلته الحالية والقضايا التى يسعى للاهتمام بها. يليها التليفزيون المصرى الحكومى بنسبة بلغت ٥٥,٨٪، وقد يرجع ارتفاع نسبة اعتماد المستجيبين على التليفزيون الحكومى الرسمى للحصول على معلومات عن مجلس النواب إلى أن الإدارة المركزية لأخبار التليفزيون أعدت خطة تغطية الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ من خلال عرض تغطيات وتقارير إخبارية داخل النشرات، ومتابعة العملية الانتخابية بمراحلها؛ بدءًا من فتح الصناديق والإدلاء بالأصوات والفرز ووصولاً إلى المؤشرات

المبدئية وحتى النتائج النهائية، وعمل بروموهات خاصة بالعملية الانتخابية فى مراحلها المختلفة وتعليمات اللجنة العليا وتحفيز الناخبين على المشاركة.

وبالنسبة لمصادر المعلومات الأخرى مثل الصحف، فقد تراجع وضعها بدرجة كبيرة لصالح وسائل الإعلام المرئية، حيث لم تحظ إلا بمتابعة ٢٣,٧٪ من العينة الكلية بالنسبة للصحف القومية، ١٥,٦٪ بالنسبة للصحف المستقلة، ٩,٩٪ بالنسبة للصحف الحزبية. وعموما لا بد من الإشارة إلى أن الإطلاع على الصحف فى الوقت الراهن يتم لدى كثير من المواطنين عبر المواقع الإلكترونية لهذه الصحف.

كان الرجال فى العينة أكثر اعتمادًا على الصحف بمختلف أنواعها فى الحصول على معلومات عن مجلس النواب مقارنة بالإناث، وكذلك الفئات العمرية الأكبر سنا والمتوسطة، والمستويات التعليمية الأعلى والمستويات الاقتصادية والاجتماعية المرتفعة.

كان من المهم فى إطار الجدل المحتدم من سنوات عن معايير مهنية الإعلام ومدى الالتزام بها، السؤال عن الأسباب التى تجعل المستجيب يعتمد على وسيلة بعينها، جاءت أكثر الأسباب ذات صلة بالوسيلة التى تعرض لكل جوانب الموضوع بنسبة ٤٥,٤٪، وأيضا مدى حيادها وموضوعيتها.

٢- وظائف مجلس النواب بين الأسس النظرية وآراء المصريين

يقوم البرلمان بوظائف ثلاث أساسية فى كافة النظم السياسية، وهى التشريع والتمثيل والرقابة، بالإضافة إلى بعض الوظائف الخدمية، والتى تعد ترجمة مباشرة ومبسطة لفكرة التمثيل، وهى الفكرة القائمة على أساس أن النائب ممثل للمواطنين الذين انتخبوه. وهذه الوظيفة تعد غير أساسية بالنسبة للبرلمان فى ضوء تصور أن البرلمان عندما يقوم بوظائفه التشريعية والرقابية بشكل سليم، فإنه يضع فى حسبانه مصالح من يمثلهم، وبالتالى يقدم لهم الكثير من

الخدمات فى شكل سياسات وقوانين ومشروعات، وذلك فى ضوء معايير الشمول والعمومية والعدالة إزاء الناخبين. بيد أن الخبرة المصرية فى هذا المجال مختلفة إلى حد كبير، حيث لعب نواب البرلمان أدوارًا خدمية لصالح دوائرهم بل وفى كثير من الأحيان لصالح الأشخاص الأقدر على الوصول لهم من دوائرهم على مدار سنوات طويلة مضت. ولذلك كان من المهم التعرف على آراء المواطنين فى وظائف البرلمان الأساسية ومدى معرفتهم بها.

جاءت الوظيفة الخدمية للبرلمان فى المركز الأول بين آراء المستجيبين بخصوص وظائف البرلمان. فقد أجمع ٦٣,٢٪ من المستجيبين على أن وظائف البرلمان تتضمن "تقديم خدمات للمواطنين"، وذلك بفارق كبير عن الوظيفتين التشريعية والرقابية والتى لم تحصل كل منهما سوى على ٣٦,٨٪ من آراء المستجيبين. لم يكن لمتغيرى السن والنوع أثر فى رأى المستجيبين فيما يتعلق بترتيب وظائف البرلمان. كما ظهرت بعض التباينات فيما يختص بالوظيفتين التشريعية والرقابية للبرلمان، حيث أكد ٤١,٦٪ من الذكور على أهمية الدور التشريعى بينما انخفضت تلك النسبة إلى ٣٠,٧٪ بين الإناث. وبالمثل استحوذت الوظيفة الرقابية على ٤٢,٤٪ من آراء الذكور وانخفضت نسبتها إلى ٢٩,٧٪ بين النساء. وهو ما ينطبق أيضا على دور البرلمان فى وضع الموازنة العامة للدولة، إذ استحوذ ذلك الدور على ٢٠,٥٪ من آراء الذكور فى حين انخفض إلى ١٢,٢٪ من آراء الإناث.

كانت هناك بعض المتغيرات الأخرى المؤثرة فى آراء المستجيبين، كان المتغير الأول هو المستوى الاجتماعى الاقتصادى، حيث كانت الوظائف الأساسية للبرلمان وهى التشريع والرقابة أكثر بروزًا لدى أصحاب المستوى الاقتصادى والاجتماعى المرتفع والمتوسط مقارنة بالمستوى المنخفض، حيث أكد ٤٩,٢٪ من أصحاب المستوى المرتفع على أهمية الدور التشريعى

للبرلمان، وهو ما أكد عليه ٤٠,٣٪ من أصحاب المستوى الاجتماعى الاقتصادى المتوسط، فى حين انخفضت هذه النسبة إلى ١٩,٦٪ بين أصحاب المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض. وينطبق الأمر ذاته على الوظيفة الرقابية للبرلمان، حيث أكد ٤٧,٦٪ من أصحاب المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع على أهمية هذه الوظيفة، وهو ما أكد عليه ٤١,٣٪ من أصحاب المستوى الاجتماعى الاقتصادى المتوسط فى حين انخفضت هذه النسبة إلى ٢٠٪ فقط بين أصحاب المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض. أما المتغير الثانى فهو متغير الريف/الحضر، فقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن سكان الريف كانوا أكثر وعيًا بأهمية الوظائف الأصيلة أو الأساسية للبرلمان، فعلى سبيل المثال أكد ٣١,٨٪ من سكان الحضر على أهمية الوظيفة الرقابية، ارتفعت النسبة لدى سكان الريف إلى ٤٠,٤٪. وينطبق الأمر ذاته على دور البرلمان فى وضع الموازنة العامة للدولة فقد أجمع على ذلك ١١,٩٪ من سكان الحضر مقابل ٢٠,٥٪ من سكان الريف. وهو ما انطبق كذلك على دور البرلمان فى المشاركة فى صنع السياسات العامة للدولة، فقد أكد على ذلك ١٢,٤٪ من سكان الحضر وارتفعت تلك النسبة بين سكان الريف إلى ٢٠,٦٪. والحقيقة أن كثيرًا من نتائج الاستطلاعات التى جريت من قبل المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ ٢٠١٢ أظهرت درجة أعلى من المعرفة السياسية لدى سكان الريف.

٣.اختصاصات مجلس النواب:بين نصوص الدستور وآراء المواطنين

كان هذا المحور من المهم تضمينه فى الاستطلاع عبر مجموعة من الأسئلة، وذلك لأن مجلس النواب الحالى والذى تم انتخابه على أساس دستور ٢٠١٤، له اختصاصات أوسع بكثير مما سبقه من مجالس تشريعية فى الخبرة المصرية بعد ١٩٥٢، مما جعل البعض يعتبر هذا البرلمان باختصاصاته يمثل قطيعة

مع الخبرة السياسية المصرية فى سيطرة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. والحقيقة أن هذه القضية اتخذت زخما إعلاميًا لا بأس به، إلا أنه كان من الصعب على المواطـن العــادى إدراك تفاصيلها، فاعتمد فى تحديده -كما سبق وأشرنا- إلى خبرته التاريخية مع البرلمانات المصرية.

قرر دستور ٢٠١٤ اختصاصات واسعة للبرلمان مقارنة بما سبقه من مجالس تشريعية، فقد اتجه للحد من صلاحيات رئيس الجمهورية فى بعض الاختصاصات بتحويله نظام الحكم إلى نظام شبه رئاسى بحيث لا تكون مقاليد الحكم كافة فى يد رئيس الجمهورية، ومن ثم، تم تقاسم بعض الصلاحيات بينه وبين البرلمان مثل اختيار الحكومة . كما أعطى الدستور للبرلمان للمرة الأولى حق سحب الثقة من رئيس الجمهورية واتهامه بتهمة الخيانة العظمى، وأيضا حقه فى محاسبة رئيس الجمهورية، وإعفائه من منصبه بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة.

أظهرت نتائج الاستطلاع ارتفاع نسبة المستجيبين الذين يجهلون وجود نصوص دستورية تحدد اختصاصات مجلس النواب بنسبة ٦١,٤٪ من إجمالى أفراد العينة، مما يثير عددا من الأسئلة حول درجة المعرفة السياسية لدى المصريين، وحدود ارتباط ذلك المعرفة بآليات المشاركة السياسية لا سيما من خلال الفعاليات الانتخابية كالاستفتاءات والانتخابات بأنواعها والتى شهدت فى أغلبها نسب مشاركة معقولة فى حدود المتوسطات المتعارف عليها عالميًا.

وفيما يتعلق بعلاقة آراء المستجيبين بالمتغيرات الرئيسة، لوحظ أنه كلما تقدمت أعمار المستجيبين زادت نسبة وعيهم بوجود هذه المواد، إذ تدرجت تلك النسبة من ٣٦,٨٪ بين الشباب فى الفئة العمرية (١٨-٣٤)، إلى ٣٧,٧٪ بين من ينتمون للفئـة العمريــة (٣٥-٤٩)، و٤٣,٤٪ بين من تجاوزت أعمارهم ٥٠ سنة. كما ظهرت فجوة واضحة بين المستجيبين الذكور والإناث فى هذا

السياق. فوصلت نسبة من يعون وجود هذه المواد بين الذكور إلى ٤٧,٩٪، فى حين انخفضت هذه النسبة بين الإناث ٢٦,٨٪. الأمر الذى يأتى متسقا مع التفسيرات التى تشير لانخفاض اهتمام وانخراط النساء فى الشأن العام فى مصر بصفة عامة مقارنة بالرجال. من ناحية أخرى تشير النتائج إلى أنه كلما زاد هذا المستوى الاجتماعى والاقتصادى للمستجيب، زادت نسبة المعرفة بوجود هذه المواد؛ إذ تدرجت تلك النسبة من ٢٢٪ بين ذوى المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض، إلى ٤٤,٦٪ بين ذوى المستوى الاجتماعى الاقتصادى المتوسط، و٤٧,٢٪ بين ذوى المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع. كما كان تأثير الإقليم الجغرافى للمستجيبين واضحا فيما يتعلق بمدى معرفتهم بوجود نصوص دستورية تحدد اختصاصات مجلس النواب. وأظهرت النتائج تفوقا كبيرًا لصالح سكان المحافظات الحدودية؛ حيث وصلت نسبة من يعون وجود هذه المواد إلى ٦٨٪، أعقبهم سكان محافظات الوجه البحرى ٤٣,٢٪، ثم سكان محافظات الوجه القبلى بنسبة ٣٦,٥٪، وأخيرا سكان المحافظات الحضرية بنسبة ٢٨,٣٪.

كانت الخطوة الثانية هى، بعد قياس المعرفة والتى اتسمت بالمحدودية، التعمق فى التفاصيل من خلال الأسئلة الخاصة بآراء المستجيبين فيما يتعلق باختصاصات مجلس النواب، والتى بالطبع ليس حتميًا أن تكون نتيجة لقراءة الدستور، ولكنها قد تكون نتيجة خبرات سابقة أو التعرض لوسائل الإعلام أو الاتصال الشخصى بالأصدقاء وغيرها. وفقًا لنتائج الاستطلاع، حدد المستجيبون اختصاصات مجلس النواب كما يعتقدون أنها وردت فى الدستور فى عدد من النقاط: أولها الاختصاصات التشريعية بمعنى "إصدار التشريعات لتطبيق الدستور"، إذ جاءت على رأس قائمة الاختصاصات التى اتفق عليها المستجيبون بنسبة ٦٥٪. والحقيقة أن هذه النتيجة لا تتناقض مع النتيجة

السابقة التى عولت على الوظائف الخدمية للبرلمان والتى تعبر عن رغبات المستجيبين، لأن السؤال هنا كان محددًا، حيث تم التأكيد على الاختصاصات كما وردت فى الدستور بالنسبة للمبحوثين الذين على دراية ومعرفة أيا كان مصدرها. كما يلاحظ أن اختصاص مجلس النواب بسحب الثقة من الوزراء أو الحكومة لم يحتل مكانة متقدمة فى آراء المستجيبين حيث لم تزد نسبته على ٢٧,٩٪ من آرائهم، وهى من الاختصاصات المستحدثة فى دستور ٢٠١٤. كما أنه من اللافت للانتباه بروز عدد من الاختصاصات الجديدة للبرلمان المصرى ذات صلة بالظرف السياسى الذى عاشته مصر فى الفترة السابقة على عمل مجلس النواب، مثل الاختصاص المتعلق بـ "النظر فى القوانين التى صدرت خلال فترة رئاسة كل من عدلى منصور وعبد الفتاح السيسى"، وكذلك الاختصاص المتعلق بموافقة البرلمان على "ترشيح رئيس الجمهورية لرئيس الحكومة وأعضائها". ويمكن إرجاع تزايد وعى المستجيبين بهذه الاختصاصات إلى تأثير وسائل الإعلام المختلفة التى أفردت اهتمامًا خاصًا بهذه الاختصاصات باعتبارها من مميزات دستور ٢٠١٤ فيما يتعلق بتحقيق التوازن بين السلطات.

هناك تباين فى تأثير الانتماء للأقاليم الجغرافية المختلفة على تصورات المستجيبين لاختصاصات مجلس النواب. فقد كان سكان المحافظات الحضرية أكثر إدراكا للوظيفة التشريعية لمجلس النواب، حيث أشار ٧٣,٢٪ من سكان تلك المحافظات إلى أن اختصاصات المجلس تتضمن إصدار التشريعات لتطبيق الدستور. فيما كان سكان محافظات الوجه البحرى هم الأكثر إشارة للدور الخدمى لمجلس النواب بنسبة ٤٠,٥٪. أما سكان محافظات الوجه القبلى فكانوا أكثر اعتقادًا فى الدور الرقابى لمجلس النواب بنسبة ٤٨٪.

٤. القضايا والأولويات

دارت تفاعلات العملية السياسية فى مصر فى الفترة التى تلت ثورة ٣٠ يونيو حتى انتخاب مجلس النواب دون مؤسسة البرلمان، ما شكل وضعا استثنائيا جمع فيه رئيس الدولة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، انطبق ذلك خلال فترة الرئاسة المؤقتة للمستشار عدلى منصور، ثم خلال العامين الأولين من تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى لمنصب رئيس البلاد. ومن ثم، فقد كان انتخاب وانعقاد مجلس النواب المصرى فى مطلع عام ٢٠١٦ حدثا ترقبه المواطنون المصريون بمختلف فئاتهم ليكون بداية انتهاء المرحلة الانتقالية واستقرار النظام السياسى للبلاد. وبطبيعة الحال، وفى ظل طول فترة انتظار انعقاد المجلس، فضلا عن الطبيعة الاستثنائية التى تمر بها البلاد بعد موجتين ثوريتين، فقد تكدست الملفات والقضايا التى انتظر المواطنون المصريون من مجلس نوابهم الأول أن يتعامل معها. فى هذا السياق، هدف الفصل المعنى بهذه القضية إلى الإجابة عن عدد من الأسئلة لعل أهمها: ما طبيعة القضايا التى يرى المواطنون المصريون وجوب أن ينظرها مجلس النواب؟ وما أهم هذه القضايا؟ هل يرى المصريون أن هناك أولويات تشريعية معينة يجب أن تكون على قائمة أولويات المجلس؟ وما هى تلك الأولويات؟

فيما يتعلق بآراء المواطنين حول القضايا التى يجب على مجلس النواب نظرها، تنوعت القضايا التى زخر بها المشهد المصرى فى الفترة التى سبقت انعقاد مجلس النواب للمرة الأولى لتشمل مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية والقانونية والإعلامية... إلخ. ورغم تقاطع الدوائر بين هذه القضايا والتداخل فيما بينها، إلا أنه يمكن بصفة عامة النظر إليها على محاور ثلاثة؛ اجتماعية واقتصادية وسياسية، إذ يمكن اعتبار كل من هذه المحاور مظلة تضم متغيرات وأبعاد أخرى. وقد تضمن الاستطلاع عددا

من الأسئلة التى سعت بشكل مباشر إلى تقصى آراء المستجيبين فيما يتعلق بطبيعة القضايا التى يجب أن ينشغل مجلس النواب فى دورته الأولى بالنظر فيها. جاءت النسب المئوية التى حصلت عليها كل نوعية من هذه القضايا متسقة مع طبيعة المشهد العام الذى تحتل فيه القضايا الاقتصادية قمة قائمة أولويات المواطنين فى مصر؛ حيث جاءت فى المرتبة الأولى بنسبة ٧٣,٥٪. فيما جاءت القضايا الاجتماعية فى المرتبة الثانية بنسبة ٦٣,٤٪ من إجمالى اهتمامات أفراد العينة، فى حين جاءت القضايا ذات الطابع السياسى فى المركز الأخير بواقع ٥٥,١٪ من اهتمامات المستجيبين، وهى نسبة لا تزال مرتفعة حيث توافق عليها ما يزيد على نصف أفراد العينة، مما يعد مؤشرًا على الطبيعة الخاصة للحظة الراهنة من عمر المجتمع المصرى؛ حيث تتقارب أهمية القضايا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على نحو واضح بسبب حالة عدم الاستقرار التى كانت تعيشها البلاد وقتذاك.

وفى محاولة لمعرفة ما إذا كانت أولويات المستجيبين قد تأثرت بالعوامل والخصائص الديموغرافية المختلفة، فقد لوحظ أن بعض المتغيرات كان لها تأثير ملموس، فى حين لم يكن لغيرها تأثير يذكر. فلم يكن لمتغير السن تأثير فى آراء المستجيبين إزاء طبيعة القضايا الاقتصادية والاجتماعية مع بعض التباينات فيما يتعلق بالقضايا السياسية، والذى تزايد اهتمام الفئة العمرية الأكبر بها مقارنة بالفئات العمرية الأصغر. لم يثبت التحليل الإحصائى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين متغير التعليم وآراء المستجيبين إزاء طبيعة القضايا التى من المتوقع أن ينظرها مجلس النواب.

أما فيما يتعلق بمتغير النوع، فقد أثر نوع المستجيبين على آرائهم بخصوص القضايا التى يرون أن على البرلمان التعامل معها، إذ كان المستجيبون الذكور أكثر اهتماما من المستجيبات الإناث بالقضايا الاقتصادية

بنسبة ٧٦,٥٪ و٦٩,٨٪ على التوالى. وقد تكرر الأمر بفارق أكبر مع القضايا السياسية التى وصل اهتمام المستجيبين الذكور بها إلى ٦١,٦٪ مقابل ٤٧٪ للمستجيبات.

تجلى تأثير مؤشر المستوى الاجتماعى الاقتصادى للمستجيبين فيما يتعلق بالاهتمام بالقضايا ذات الطابع السياسى، فقد وصل اهتمام المستجيبين من ذوى المستوى الاجتماعى الاقتصادى المرتفع بهذه القضايا إلى ٧٠,٨٪ لتنخفض إلى ٦٠٪ بين المستجيبين من المستوى الاجتماعى الاقتصادى المتوسط، فى حين يأتى اهتمام المستجيبين من المستوى الاجتماعى الاقتصادى المنخفض فى المركز الأخير– وبفارق كبير– بواقع ٣٢,٩٪.

ترك محل إقامة المستجيبين بين الريف والحضر أثرا على آرائهم إزاء نوعية أو طبيعة القضايا التى يتعين على مجلس النواب نظرها فى دورته الأولى، وقد تجلى تأثير هذا المتغير فيما يتعلق بالاهتمام بالقضايا ذات الطابع السياسى، حيث وصل اهتمام المستجيبين المقيمين فى الريف بهذه القضايا إلى ٦١,٣٪ مقابل ٤٦,٧٪ بين المستجيبين المقيمين فى الحضر، فى حين تقاربت نسب اهتمام الجانبين بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية. تأتى هذه النتائج لتضع علامات استفهام أمام عدد من القناعات المستقرة فى أذهان كثيرين بشأن انخفاض مستوى الوعى بالشأن العام بين سكان الريف مقارنة بسكان الحضر بفعل تباين مستويات التعليم وانتشار الأمية بشكل أكبر فى الريف، فعلى سبيل المثال تشير تقديرات الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء فى تقريره بمناسبة اليوم العالمى لمحو الأمية فى ٢٠١٥ إلى أن معدل الأمية للمقيمين بالحضر بلغ ١٨٪ مقابل ٣١,٢٪ للمقيمين بالريف، الأمر الذى ربما يرجح أن الريف المصرى يشهد تغييرًا فى الثقافة السياسية السائدة به بحيث يتجه نحو قدر أكبر من التسييس والتفاعلية. وربما يمكن تفسير ذلك فى ظل تغير خارطة

الثقافة السياسية فى مصر على مدار السنوات الماضية ومازالت الكثير من الظواهر فى هذا السياق تحتاج إلى المزيد من التفسير والفحص.

فيما يتعلق بأهم القضايا الاقتصادية التى حظيت بأولوية فى رأى المستجيبين، كانت الصدارة لقضية البطالة، حيث جاءت على رأس قائمة القضايا الاقتصادية التى يرى المستجيبون أن البرلمان عليه التعاطى معها وذلك بنسبة ٧٣,٧٪، تلتها قضية ضبط أسعار السلع والخدمات المختلفة بنسبة ٦٩,٩٪. فى حين جاءت قوانين الاستثمار التى أصدرها رئيس الجمهورية فى ذيل القائمة بنسبة ١٥,٤٪ من اهتمامات المستجيبين. ويبدو ذلك الترتيب متسقا مع طبيعة المشكلات الاقتصادية التى يدرك المواطنون أنها تؤثر فى حياتهم بشكل مباشر، خاصة مشكلتى البطالة والأسعار اللتين تمسان الغالبية العظمى من أفراد الشعب المصرى. والحقيقة أن هذه القضايا التى ترتبط بمعايش الناس اليومية وبنوعية حياتهم وقدر معاناتهم كانت محل اتفاق بين فئات العينة المختلفة بغض النظر عن السن والنوع والمستوى والتعليم وغيره من المتغيرات مما يؤشر على أهمية تلك القضية للمجتمع بصفة عامة.

على الرغم من الارتباط الواضح والعلاقة الدائرية بين القضايا الاقتصادية والاجتماعية فى المشهد المصرى، بيد أنه ولأغراض الدراسة حاول الاستطلاع التمييز بين القضايا الاقتصادية وتلك التى يغلب عليها الطابع الاجتماعى فى المقام الأول.

وقد حدد أفراد العينة أهم القضايا الاجتماعية التى يرون أن مجلس النواب يجب أن يتعامل معها فى الوقت الحالى فى مجموعة من القضايا، جاء على رأسها قضية مستوى الرعاية والخدمات الصحية فى المستشفيات الحكومية والخاصة، إذ تم ذكرها من قبل ٦٢,٧٪ من أفراد العينة. تلا ذلك قضية تدهور عمل المرافق (كشبكات الصرف الصحى) بنسبة اهتمام بلغت ٥٣,٤٪، ثم

قضايا التعليم على تنوعاتها بنسبة اهتمام بلغت ٤٣,٨٪. والحقيقة أن القضايا الثلاث تعد قضايا مؤشرة على معاناة جموع المواطنين من الخدمات الأساسية: الصحة والبنية الأساسية والتعليم، وهى خدمات تتصل بحقوق أساسية للمواطن، تتحمل الدولة فى أى مجتمع مسئولية الوفاء بها. ومما يدلل على أهمية هذه القضايا لجموع المصريين، فإنه لم تكن المتغيرات الأساسية من سن وتعليم ونوع ومستوى اجتماعى واقتصادى وانتماء جغرافى فارقة فى النتائج، وذلك فى إطار عينة ممثلة للمجتمع المصرى.

فيما يتعلق بآراء المواطنين حول الأولويات التشريعية الواجب على البرلمان الوفاء بها، فإنه لا بد من مناقشتها فى إطار السياق الحاكم لمناقشة مثل هذه القضية فى ذلك الوقت. فقد استبق انعقاد مجلس النواب المصرى توقعات عدة بأن تحتل الوظيفة التشريعية المقام الأول بين وظائفه، خاصة فى ضوء الجدل المحتدم فى ذلك الوقت حول الأجندة التشريعية المزدحمة أمام البرلمان، سواء التى تتعلق بالقوانين التى صدرت فى عهدى الرئيس عدلى منصور أو الرئيس عبد الفتاح السيسى قبل تشكل البرلمان، وضرورة إجازتها من قبل البرلمان، أو التشريعات الجديدة التى يتعين إصدارها بما يتوافق مع الدستور وبما يحقق مصالح المواطنين. فى هذا السياق سعت أسئلة الاستطلاع إلى التعرف على آراء المواطنين بشأن وجود قوانين أو تشريعات بعينها يجب أن تكون لها الأولوية على أجندة مجلس النواب، فضلا عن أهم تلك القوانين أو الأولويات التشريعية من وجهة نظر المواطنين الممثلين فى عينة الدراسة.

وكان من اللافت للانتباه أن غالبية المستجيبين لا يرون حاجة لقيام المجلس بإصدار تشريعات أو قوانين بعينها بشكل ملح، إذ وصلت نسبة من لا يرون حاجة لذلك إلى ٦٣,٧٪ من أفراد العينة، فى مقابل ٣٦,٣٪ يرون العكس. والحقيقة أن هذه النتيجة تعكس إرثًا ثقافيًا مهمًا، وهو أن رأس الحربة

فى تسيير أعمال البلاد هو رئيس الدولة، ولذلك جاءت غير متوافقة مع الجدل الذى أثير فى الإعلام فى ذلك الوقت عن الأجندة المكتظة للبرلمان، كما أنها تشير من ناحية أخرى– فى هذه النقطة وغيرها من نتائج الاستطلاع الأخرى– إلى أن الخبرة السياسية للمواطن المصرى مازالت تتحكم فى آرائه، أكثر من المتغيرات المستجدة.

أما من رأوا أن هناك أولويات تشريعية على أجندة البرلمان لا بد من إنجازها، كانت أهم الأولويات إصدار قانون جديد للتأمين الصحى بنسبة ٤٣,٤٪، شملت قائمة الأولويات بعد ذلك قانون الإدارة المحلية بنسبة ٣٥,١٪، ثم قانون العدالة الانتقالية بنسبة ٢٩,٣٪، ثم قانون الانتخابات بنسبة ٢١,٤٪. أما قانون الهيئة الوطنية للإعلام فجاء فى ذيل القائمة بنسبة ١٠,٤٪. إن تحليل أسباب أهمية كل من: قانون التأمين الصحى وقانون الإدارة المحلية لدى العينة، لا يمكن فهمه إلا بربطه برؤيتهم السابقة لنوعية الخدمات العامة، وهى الصحة والتعليم والبنية الأساسية. فإذا كانت الصحة أولويـة فى هذا السؤال، فلا بد من فهم إنها أثيرت من قبل العينة فى ضوء الجدل الدائر من سنوات عن ضرورة صدور قانون تأمين صحى شامل، كما أن هذه القضية أثيرت من قبل الرئيس عبد الفتاح السيسى حتى قبل توليه سدة الحكم أكثر من مرة. أما قانون الإدارة المحلية فى الحقيقة، فهو الأداة الحقيقية التى من خلالها يمكن تطوير الخدمات الأساسية؛ سواء صحية أو تعليمية أو تتعلق بالبنية الأساسية.

الخاتمــة

كشف الاستطلاع عن عدد من النتائج المهمة والتى تحتاج إلى مزيد من النقاش والتأمل إذا عرفنا أن استطلاعات الرأى العام من الأدوات الأساسية لرصد التغيرات التى تحدث فى توجهات المواطنين وآرائهم، ومن ثم بعض جوانب ثقافتهم السياسية.

- كان على رأس هذه النتائج الدور المهم الذى يلعبه الإعلام بوسائطه المختلفة والمتنوعة سواء التقليدية أو الحديثة فى السنوات الأخيرة فى تشكيل آراء وتوجهات البشر تجاه القضايا السياسية كافة، والذى ظهر فى أكثر من استطلاع. فالإعلام بجانب أنه يوفر معلومات للمتلقين تمكنهم وتساعدهم على اتخاذ المواقف وتشكيل التوجهات بصدد قضايا الشأن العام، فإنه فى ضوء انتقائه لقضايا بعينها، يكثف التركيز عليها، يشكل أجندة المتلقين وأولوياتهم. بالفعل أضحى الإعلام مصدرًا رئيسا للمعلومات والمعارف، وأيضًا مؤثرًا كبيرًا على آراء وتوجهات البشر. أبرزت نتائج الاستطلاع أن ما يقرب من ثلاثة أرباع العينة اعتمدوا بالأساس على وسائل الإعلام فى الحصول على معلومات عن مجلس النواب، وهذا يتسق مع النتيجة التى أشارت إلى أن من اعتمد على القراءة كمصدر للاطلاع على الدستور لم يتجاوز ١٦,٦٪ من العينة.
- كانت الإناث أكثر اعتمادًا على وسائل الإعلام من الذكور. وقد كانت الفضائيات المصرية الخاصة فى المرتبة الأولى بين وسائل الإعلام المختلفة يليها التليفزيون الحكومى.
- كانت النشرات الإخبارية أكثر المصادر استخدامًا. وعلى الرغم من تراجع الصحف كمصدر للمعلومات، فإنها مازالت مصدرًا يعتمد عليه الذكور فى الحصول على المعلومات والاطلاع على الآراء المختلفة أكثر من الإناث. والحقيقة أن هذا الاستطلاع وغيره من الاستطلاعات التى أجريت فى قسم بحوث واستطلاعات الرأى بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منذ عام ٢٠١٢ جميعها أشارت إلى ذلك، فالإناث كن أكثر اعتمادًا على وسائل الإعلام وبالتحديد المرئية فى الحصول على المعلومات من الذكور، فى حين كان الذكور أكثر تنوعا فى مصادر حصولهم على المعلومات. ومع

ذلك فالنتيجة العامة تشير إلى أن الإعلام المرئى تحديدًا أصبح الإعلام الأكثر تأثيرًا.

- هناك ثلاث وظائف أساسية يقوم بها البرلمان فى أى مكان فى العالم وهى الوظيفة التمثيلية والوظيفة الرقابية والوظيفة التشريعية. وعلى الرغم من ذلك، كانت خبرة المصريين التاريخية هى الحكم فى تصورهم لوظائف البرلمان، حيث كانت للوظيفة الخدمية الصدارة، فقد أشار لذلك ما يقرب من ثلثى العينة، ومع ذلك لا يمكن تجاهل أن أكثر من ثلث العينة بقليل ذكر الوظيفة التشريعية وكذلك بالنسبة للوظيفة الرقابية والوظيفة التمثيلية.
- تساوت تقريبا نسبة الذكور مع الإناث فى رؤيتهم للدور الخدمى، ولكنها اختلفت بشكل واضح فيما يتعلق بالوظيفة التشريعية والرقابية، ويمكن تفسير ذلك فى ضوء الواقع السياسى والاجتماعى فى مصر والذى يشير إلى الانخراط الأقل للنساء فى الحياة العامة خاصة نوعية الانخراط الفعالة والتى تتجاوز مجرد المشاركة فى التصويت، والتى تكون مدفوعة بدوافع ذاتية وليست نتيجة حشد أو شعور بالتهديد.
- كانت المتغيرات الأكثر أهمية هى المستوى الاقتصادى والاجتماعى والتعليم، حيث كانت الشرائح العليا والمتوسطة والأكثر تعليما هم الأكثر وعيًا بالوظائف التشريعية والرقابية والتمثيلية للبرلمان وبفارق كبير عن الشرائح الدنيا والأقل تعليما، والتى برزت لديهم الوظيفة الخدمية. إن ارتفاع المستوى الاجتماعى والاقتصادى ومستوى التعليم يترك المجال مفتوحا أمام المواطنين للانشغال بقضايا الشأن العام فى حين الفئات الأدنى والأقل تعليما تنشغل بالأكثرية بتأمين سبل المعيشة.
- والأمر المثير للدهشة، إنه على الرغم من أن الريف مازال الأكثر فقرًا وأمية والأبعد عن العاصمة، فإن وعى العينة التى تنتمى للريف بالوظائف

الأساسية للبرلمان فى التشريع والرقابة كان أعلى من عينة الحضر، وإن كان هذا لم يمنع تقارب نسب من أشاروا للوظيفة الخدمية بين الريف والحضر.

- نظرا للاختصاصات العديدة التى منحها دستور ٢٠١٤ للبرلمان، والتى مثلت نقلة نوعية فى تعزيز دور البرلمان فى الحياة السياسية وإحداث التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بعد تاريخ طويل من هيمنة السلطة التنفيذية على التشريعية بعد ١٩٥٢، كان من المهم معرفة مدى دراية المواطنين بالاختصاصات المتعددة التى أعطاها دستور ٢٠١٤ لمجلس النواب. وقد أعرب أكثر من ثلث العينة عن درايتهم بالاختصاصات المستحدثة للبرلمان، وتبدو هذه النسبة المرتفعة من عدم الدراية محيرة فى ضوء عاملين أساسيين: الأول هو أن الجدل والخلاف حول دستور ٢٠١٢ كان من القضايا التى نوقشت فى كافة وسائل الإعلام باعتبارها من أهم قضايا الصراع السياسى فى مصر فى فترة حكم الإخوان المسلمين، فقد تحولت هذه القضية بفعل هذا الجدل من قضية نخبوية إلى قضية جماهيرية. أما العامل الثانى فهو الارتفاع النسبى للمشاركة فى الاستفتاء على دستور ٢٠١٤، وأيضا نسبة الموافقة الكاسحة عليه.
- كان الأكبر سنا هم الأكثر دراية بوجود نصوص فى الدستور تحدد اختصاصات البرلمان، وكان الشباب هم الأقل رغم نشاطهم السياسى المفرط عبر فعاليات عديدة وبالأخص الفعاليات الاحتجاجية، ومع ذلك فإن الرؤية المتأنية أيضا لهذه النتيجة تشير إلى أن شباب الميدان أو الشباب النشط سياسيا فى الحقيقة لا يعبر عن جموع شباب المصريين بكافة تنوعاتهم التعليمية والاقتصادية والاجتماعية وأيضا مواقعهم الجغرافية، ولذلك من الخطر الشديد تصور أن كل الشباب على الدرجة نفسها من الاهتمام

السياسى ومن ثم الفاعلية السياسية. وبالنسبة لمتغير النوع، فتمشيا مع الفجوة بين النساء والرجال فيما يتعلق بالقضايا السياسية والتى تظهر فى غالبية الاستطلاعات استمر الأمر على ما هو عليه، على الرغم من المشاركة اللافتة للنظر للنساء فى الاستحقاقات الانتخابية المختلفة والتى غلب عليها فى كثير من الأحيان طابع احتفالى. أن هذه النتائج تشير لأمر مهم وهى أن الانخراط فى المشاركة السياسية أيا كان نمطها انتخابات أو أعمال جمعية مثل الاحتجاجات لا يرتبط بالضرورة بالمعرفة السياسية الدقيقة، وهذا أمر غريب فى ضوء هرم المشاركة السياسية المستقر فى الأدبيات، والذى يبدأ بالاهتمام السياسى المستند إلى معرفة ومعلومات، ثم يتطور للانخراط فى العملية السياسية عبر الآليات المتاحة.

- كانت فئات العينة من المستوى الاقتصادى والاجتماعى المتوسط والمرتفع هى الفئات الأكثر معرفة بما ورد فى الدستور من اختصاصات للبرلمان. كما كان سكان الريف أكثر دراية بالنصوص الدستورية التى تحدد اختصاصات البرلمان من سكان الحضر، وهذه نتيجة تحتاج إلى مناقشة المقولات التقليدية السائدة عن الثقافة السياسية للريف، والتى كانت تسمه بالتقليدية والسلبية وغيرها. فمن الواضح أن ما جرى من مياه فى النهر فى السنوات الأخيرة كان كبيرا ويستحق الرصد والتحليل.
- كان على رأس الاختصاصات التى حددتها العينة للبرلمان وفقا لما ورد فى الدستور هو إصدار التشريعات، وهو اختصاص تقليدى، ومن الممكن أن يذكره أى شخص بغض النظر عن قراءته للدستور من عدمه. ومع ذلك أشار ما يقرب من نصف العينة لاختصاص مهم ورد فى دستور ٢٠١٤ والذى تمثل فى النظر فى القوانين التى صدرت خلال فترة حكم الرئيس عدلى منصور والرئيس عبد الفتاح السيسى. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء

تركيز الإعلام بشكل كبير على مناقشة هذا الموضوع. أما الاختصاصات الجديدة للبرلمان مثل ضرورة موافقة البرلمان على ترشيح رئيس الجمهورية لرئيس الحكومة وأعضائها، فقد ظهر لدى أقل من ثلث العينة، وهو أيضا من الاختصاصات التى كان يدور حولها نقاش عام، فى حين أنه كلما قل النقاش العام فى وسائل الإعلام لبعض الاختصاصات الأخرى للبرلمان خفت ظهورها مثل سحب الثقة من الحكومة، مما يشير إلى أن مصدر المعرفة الأساسى كان وسائل الإعلام وما وضعته من أجندة.

- كان المتغير الوحيد الفارق بوضوح هو المستوى الاقتصادى والاجتماعى خاصة فيما يتعلق بالوظائف والاختصاصات الجديدة للبرلمان وفقا لدستور ٢٠١٤ لصالح المستويات الأعلى.
- كان من المهم التعرف على رؤية المواطنين للقضايا والأولويات التى يرون أنه على البرلمان تناولها. كانت القضايا الاقتصادية على رأس هذه القضايا حيث أشار لذلك ثلاثة أرباع العينة، تلاها القضايا الاجتماعية ثم السياسية مما يؤشر على أهم القضايا التى تهم المواطن المصرى وترتيبها.
- أما فيما يتعلق بالقضايا الاجتماعية، فقد كانت قضية الرعاية والخدمات الصحية هى الأعلى ظهورا لدى العينة والتى ينبغى للبرلمان أن يهتم بها، يليها تردى حالة المرافق العامة مثل الصرف الصحى. وكانت هذه القضايا أكثر بروزا لدى أصحاب المستوى الاقتصادى والاجتماعى المنخفض ولدى عينة الريف، فهم الفئات الأكثر معاناة منها.
- بالنسبة للقضايا السياسية، كانت قضية محاربة الفساد هى الأعلى ظهورا ثم محاربة الإرهاب.
- فيما يتعلق برأى العينة حول وجود أولويات تشريعية من عدمه، لم ير ما يقرب من ثلثى العينة أن هناك أولويات تشريعية، وقد يفسر ذلك فى ضوء

الخبرة التاريخية المصرية، والتى خبرت أن من بيده القرار هو فى النهاية السلطة التنفيذية. وعلى الرغم من ذلك كان قانون التأمين الصحى على رأس الأولويات بالنسبة لثلث العينة التى أشارت بوجود أولويات، يليه قانون الإدارة المحلية، هذا يتسق مع ارتفاع الاهتمام بتحسين الخدمات الصحية الذى ظهر سلفًا، وأخيرًا قانون العدالة الانتقالية.

- وفيما يتعلق بأثر المتغيرات المختلفة على القضايا التى يجب أن تكون محل اهتمام البرلمان، كانت النساء كالعادة هن الأقل اهتماما بالقضايا السياسية طوال الوقت. كان المستوى الاقتصادى والاجتماعى هو المتغير الأكثر بروزا، فالحقيقة أن ثلث العينة الذى وضع أولويات كان ينتمى أغلبه للمستوى الاقتصادى والاجتماعى المتوسط والمرتفع. كما وضح اهتمام هذين المستويين بقوانين مثل قوانين الجمعيات والإدارة المحلية والعدالة الانتقالية وحرية تداول المعلومات.

Abstract

WHAT DO THE EGYPTIANS
WANT FROM THE PARLIAMENT?

Howaida Adly

This Article Discusses The Most Important Findings of The Opinion Poll Conducted by The NCSCR. A number of issues have been raised, such as information sources of the citizens on the new parliament, its functions and powers, the most important legislative issues and priorities should be discussed by the parliament.

The survey concluded a number of results, the most important of which is the central role of the media as a source for shaping the knowledge of citizens, the sample has considered the first function of parliament is to provide services for local communities more than legislative functions. The sample gave a greater importance to the economic and social issues that must be addressed by the parliament. Finally, the sample has limited knowledge regarding the new powers of parliament according to 2014 constitution.